



بيروت في 14 نيسان 2016

كلمة هيئة متابعة قدمها الامين العام لمركز الخيام محمد صفا:

من اجل ورشة وطنية لتنفيذ التوصيات

التوصيات ال 130 التي اعتمدها مجلس حقوق الانسان في جنيف حول لبنان في جلسته بتاريخ 2016/3/16، سبق وان وافق عليها لبنان في استعراض العام 2010 وبعضها مجرد مشاريع. التوصيات عامة لاتلحظ اولويات مطالب المجتمع المدني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. اما اعتبار النزوح السوري وغياب الاستقرار السياسي هو السبب في عدم وفاء لبنان لتعهداته في تنفيذ التوصيات كما اعلن وفد لبنان في جنيف، فهو ربع الحقيقة، لان غياب الاستقرار السياسي اسبابه الاساسية خلافات الحكام وصراعاتهم على النفوذ والمحاصصة الطائفية. ومع ترحيبنا بالموافقة المبدئية الا ان العبرة في التنفيذ وهذا يتطلب من الحكومة ما يلي:

- وضع جدول زمني لعملية التنفيذ والمتابعة حتى لانذهب الى جنيف في العام 2020 وتعلن الحكومة اللبنانية الموافقة على توصيات مكررة ثلاث مرات.
- حوار جدي ومنظم مع هيئات المجتمع المدني لانه احد العناصر الاساسية للاستعراض الدوري الشامل.
- آلية تنظيمية او لجنة رسمية لمتابعة تنفيذ التوصيات واعداد المشاريع المطلوبة حتى لاتتكرر تجربة الاستعراض الدوري الاول في العام 2010

التوصيات ال 130 بعد دراسته اولية تصبح 42 توصية

التوصيات التي لم تقبل

اما التوصيات ال 89 التي تحفظ عليها لبنان، فمعظمها رفضت ايضا في استعراض العام 2010. وهذه التوصيات تشكل المطالب الاساسية للمجتمع المدني اللبناني والفلسطيني وتتمحور حول المرأة والعنف



الاسري والجنسية، فقد رفضت لانها تمس النظام الطائفي، كذلك فيما يتعلق بالتوقيع والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية وحق التنظيم النقابي لموظفي الدولة وقضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية المدافعين عن حقوق الانسان الخ...
ان التوصيات التي تحفظ عليها لبنان هي جوهر نضال المجتمع المدني ومطالبه المزمنة.
التوصيات ال 89 وبعد دراسته اولية تصبح 39
التوصيات المقترحة:

ان هيئة المتابعة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل مع ترحيبها بالموافقة المبدئية على 130 توصية، الا اننا في نفس الوقت ننتقد التحفظ على التوصيات ال 89، مطالبين الحكومة باعادة النظر بعملية التحفظ، داعين الى اطلاق ورشة وطنية كبرى حول كل التوصيات التي قبلت او جرى التحفظ عليها، ورشة تنخرط فيها كل مؤسسات الدولة واصحاب المصلحة في كافة المناطق من جمعيات وهيئات وجامعات وبلديات، مقترحين ما يلي:

- 1- للتعريف بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال حملة اعلامية واسعة، ندوات، ملصقات... الخ
- 2- دورات تدريبية لرفع قدرات هيئات المجتمع المدني حول آليات الاستعراض الدوري وحقوق الانسان بشكل عام.
- 3- عقد مؤتمر لهيئات المجتمع المدني كل 5 أشهر للمتابعة والتقييم ورصد عملية التنفيذ.
- 4- اعتصام امام السراي الحكومي الخميس المقبل 21 نيسان الساعة 11 قبل الظهر وتسليم رئيس الحكومة مذكرة بالتوصيات المحددة، يتخلل الاعتصام وضع خيمة تسمى "خيمة الاستعراض الدوري الشامل".
- 5- للمشاركة في كافة حملات المناصرة لمختلف الهيئات والفئات الاجتماعية.
- 6- اصدار نشرة دورية: نشرة الاستعراض الدوري/ وتقرير كل ثلاثة اشهر عن مدى التقدم في تنفيذ التوصيات.
- 7- مواكبة التوصيات وبالتنسيق الكامل مع مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان النيابية والهيئات والمنظمات الدولية.